

الكلمة الختامية للوزير الأول ، السيد عبد العزيز جراد

عقب

المصادقة على مشروع تعديل الدستور بمجلس الأمة

مجلس الأمة - 12 سبتمبر 2020

بسم الله الرحمن الرحيم ،
والصلاة والسلام على اشرف المرسلين

- الأخ المجاهد ، رئيس مجلس الأمة ، بالنيابة ،
- ايتهما السيدات ،
- أيها السادة

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ،

بعد مصادقتكم على مشروع هذا القانون المتضمن تعديل الدستور، أود ان أعبر لكم عن شكر السيد رئيس الجمهورية والحكومة على دعمكم لهذا المشروع الذي بادر به وفاء للالتزامات التي قطعها أمام الشعب، والذي حضي قبل اليوم بموافقة السيدات والسادة نواب المجلس الشعبي الوطني .

ولا يفوتني كذلك، بهذه المناسبة، أن أشيدَ بمستوى النقاش الذي دار حول مضمون هذا القانون والملاحظات والتساؤلات القيِّمة والبناءة التي عبر عنها السيدات والسادة أعضاء المجلس، خلال مُختلفِ مراحل دراسته، وقد كان لي الشرف أن حضرت جانبا منها .

كما لا يفوتني أن أجدد من هذا المنبر، التعبير عن آيات الشكر والعرفان للسيدات والسادة أعضاء لجنة الخبراء المكلفة من قبل السيد رئيس الجمهورية بتقديم مقترحات تعديل الدستور على العمل الجبار والجهد الكبير الذي بذلوه لإعداد هذا مشروع الدستور، وعلى رأسهم البروفيسور احمد لعرابة والبروفيسور وليد العقون، شكرا لهما .



والشكر موصول كذلك لكل الطبقة السياسية وفعاليات المجتمع المدني والخبراء والإطارات والمواطنين والمواطنات ووسائل الإعلام، الذين شاركوا من خلال مساهماتهم القيمة في النقاش العام الذي دار حول هذا المشروع.

– أيتها السيدات،

– أيها السادة.

إن هذا الدستور يعتبر لبنة جديدة أرادها السيد رئيس الجمهورية كانطلاقة لمسار بناء جمهورية جزائرية قادرة على مواجهة متطلبات الوقت الحاضر وتحديات المستقبل.

دولة قادرة كذلك على رسم سياساتها التنموية والاقتصادية والاجتماعية بما سيستجيب لتطلعات المواطن وضمن استقرار البلاد والتماسك الاجتماعي وحماية الحقوق والحريات، إلى جانب ضمان استقلالية السلطة القضائية.

وكما تعلمون، سيُعرضُ هذا الدستور يوم الفاتح من نوفمبر 2020، على استفتاء الشعب بصفتِهِ مَصْدَرًا لِكُلِّ السُّلْطَاتِ وصاحب السيادة، ليقول كلمته الأخيرة بكل حرية حول مضمونه، وكلنا ثقة في أن الشعب الجزائري، كما عودنا في السابق وفي كل محطة حاسمة في تاريخه، سيزكي مشروعه هذا الذي يستجيب لتطلعاته وآماله التي عبر عنها صراحة خلال حراكه المبارك الأصيل الذي انطلق في 22 فيفري 2019.

وسيكون بذلك تاريخ الفاتح من نوفمبر 2020، معلماً تاريخياً ثانياً، شاهداً على رغبة شعبنا في رفع كل التحديات ومجابهة الصعوبات للتحرر من كل القيود وبناء دولة القانون، دولة المؤسسات، دولة ديمقراطية واجتماعية، وفيه لمبادئ بيان نوفمبر، يُشارك في بنائها كل أبنائها، كما كان الحال في ثورة نوفمبر المجيدة، دون أي تمييز أو إقصاء ويستفيدون جميعاً من خيراتها بإنصاف، في ظل التماسك والوحدة الوطنية والمحبة والأخوة.

شكراً، شكراً مرة أخرى للجميع.

وقفقنا الله جميعاً لما فيه خير هذا الوطن وشعبه،

عاشت الجزائر شامخة، والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.